مجلّة جامعة عدن للعلوم الانسانيّة والاجتماعية
EJUA-HS Vol. 6 No. 4 (2025)
https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2025.4.488
ISSN: 2708-6275

مقالة بحثية

معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجامعات اليمنية وسبل التغلب عليها

فهمي احمد علي محمد قشاش[1]،*[*]

[1] قسم الأصول والادارة، كلية التربية عدن، جامعة عدن، اليمن

*** الباحث الممثل: فهمي احمد علي محمد قشاش؛ البريد الالكتروني: fhmi777267111@gmail.com؛ جوال: 777267111(967+)**

استلم في: 10 نوفمبر 2025 / قبل في: 01 ديسمبر 2025 / نشر في: 31 ديسمبر 2025

المُلخّص

يهدف البحث - إلى - معرفة معوقات - توظيف البحث العلمي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية -في الجامعات اليمنية وسبل التغلب عليها"، استخدم البحث المنهج الوصفي الوثائقي المكتبي، الذي يقوم بدراسة ظاهره ما, كالمؤشرات الرسمية، والأبحاث المنشورة، وتضمن البحث محاور لتحليل المحتوى اشتملت على: الواقع -الراهن للبحث العلمي في الجامعات اليمنية، ودور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمعوقات، التي تحول دون توظيف البحث العلمي من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآليات التغلب على معوقات البحث العلمي، التي تحول دون توظيفه في العملية التنموية. وتوصلت نتائج البحث: إلى وجود عدد من المعوقات، التي تحول دون توظيفها في -التنمية المستدامة والشاملة وهي: -نقص الوعي بأهمية البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ضعف القدرة على تطبيق نتائج البحث العلمي في الممارسة العمل، التركيز على البحوث النظرية على حساب البحوث التطبيقية والتجريبية، افتقار الجامعة لخطط بحثية تتبنى المشكلات المرتبطة بالقضايا التنموية. قدم الباحث جملة من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بموضوع البحث وأهدافه -للوقوف والتصدي لكل معوقات البحث العلمي، التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: معوقات البحث العلمي؛ التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ الجامعات اليمنية؛ آليات التغلب عليها.

مقدمة:

تعدُّ عملية تطوير الجامعات قضية جوهرية من قضايا الإصلاح الاجتماعي، لما لها دور في التنمية البشرية والمجتمعية المستدامة، وفي تحقيق التقدم والرفاهية المنشودة للمجتمعات، وتحقيق النهضة الشاملة فيها؛ إذ تسهم الجامعات في تنمية معارف أفراد المجتمع وتطوير معارفهم العلمية في جميع التخصصات، وصناعة الكوادر التي تخطط للتنمية، وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعه أصبح من الضروري إعادة النظر في الأداء الحالي للجامعات، وذلك لمواجهة التحديات المستجدة، وتلبية الاحتياجات المجتمعية.

والتنمية عبارة عن تغيير اقتصادي واجتماعي بشكل ايجابي، وتنفيذ مخططات ذات أهداف متوسطة وطويلة الأجل -يقوم بها الإنسان بهدف انتقال المجتمع إلى وضع أفضل على كافة المجالات الاجتماعية، والاقتصادية، والإنسانية والبيئية، بما يتوافق مع احتياجاته دون الإضرار بالبيئة، وتتخذ التنمية أشكالًا وأنواعًا مختلفة من التطور تهدف لرفع مستوى حياة الأفراد للوصول إلى الاستقرار والتطور و الرفاه، بما يتوافق مع تطلعاته وإمكانياته وموارده (أبو عيادة، 2021م: 308).

ويعدُّ البحث العلمي عماد التخطيط، وعصب التنمية المستدامة، ومن خلال نتائجه تنمو معايير الجودة، و تبنى خطط تنمية المؤسسات الإستراتيجية على أسس -بيّنة ومتينة؛ لاستشعار مكنونات -المستقبل، وتقليل الهدر، و توفير الأموال، و دفع الخسائر، و تحسين نوعية الإنتاج - (الشرع والزعبي، 2011م: 3).

والبحث العلمي لا يأتي وليد ذاته؛ أي من نفسه فحسب؛ بل يأتي نتيجة حدوث تنمية في المجتمع أم الحاجة لحدوث هذه التنمية، فمن هنا تقوم المجتمعات بتبني الأبحاث العلمية لما لها من دور كبير في خدمة التنمية المستدامة، ولابد أن يتلاقى الفكر والتخطيط للبحث العلمي مع سياسات الدولة نحو دعم وتنمية القدرات وتوجيه الإمكانات المتاحة لخدمة قضايا التنمية وخدمة المجتمع - (Gresi&Isil, 2017, -14).

وللبحث العلمي تأثير كبير في عملية التنمية الاقتصادية للبلاد، لذلك تحرص بعض الدول الأجنبية على إيجاد جو من التعاون بين البحث العلمي في الجامعات، والمؤسسات الإنتاجية من خلال إنشاء عديد من المراكز البحثية المشتركة بين أساتذة الجامعة ورجال الصناعة في المجتمع، كما تهتم جامعات تلك الدول بإجراء البحوث التطبيقية؛ نظرًا لارتباط شهرة الجامعة بالأبحاث، التي تنشرها هيئتها التدريسية، وتمثل هذه الأبحاث عنصرًا مهمًا وحيويًا في حياتها كمؤسسة تعليمية أو علمية أو فكرية (حنفي، ومحمد، 2000م: 255).

أما على مستوى الجامعات العربية وبالرغم من هذه الأهمية للبحث العلمي، إلا أنه ما زال يتسم بافتقاده الخطط العلمية، نتيجة لغياب خطط ومشروعات حكومية -تنبثق منها التزامات بحثية (مطر، 2009م: 258)، أما (الصقر، 2012م: -310) فيؤكد إلى قلة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس مقارنة بالدول المتقدمة، و ضعف دور الجامعات في البحث العلمي، وضعف دعمه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو حال الجامعات اليمنية اليوم، التي تعاني من مشكلات في الإنفاق على البحث العلمي مشكلات)إدارية، وتشريعية، ومادية)؛ فالجوانب المادية من أكثر معيقات لأعضاء هيئة التدريس للأبحاث العلمية، بسبب تدني نسبة الإنفاق عليه، وشحة الأدوات والموارد والوسائل، التي تعين في انجاز الأبحاث العلمية في معظم الجامعات اليمنية.

إن ارتباط البحث العلمي بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية يمثل أحد المرتكزات الأساسية للتنمية، وهو ما أشار إليه ((حُميد - والهمداني، 2021م: 3) أن الدور، الذي يمكن أن تقوم به الجامعات في البحث العلمي -أن يؤدي إلى تنمية ثقافية واقتصادية واجتماعية، وانطلاقًا من -ذلك تعدٌ الجامعات اليوم مؤسسات بحث غايتها الأولى التنمية.

وقد أثبتت التجارب والبحوث أن الاستثمار في مجال البحث العلمي، هو من أفضل وأقوى أنواع الاستثمارات، التي يزيد من قوة تطور وتقدم المجتمعات؛ فهو وسيلة وليس غاية، وسيلة للتقدم والنهوض والمعرفة، وإيجاد حلول للمشكلات؛ فلم يعدٌ البحث العلمي مجرد تراكمات معرفية؛ بل أصبح ضرورة ملحة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال قدرته على حل عديد من المشكلات الاقتصادية والتعليمية والاجتماعية، وغيرها على وفق أسس علمية صحيحة (فروانه والديب، 2022م: 2).

إن ترسيخ العلاقة بين الجامعات اليمنية وقطاعات التنمية يستلزم تفعيل حركة البحث العلمي من خلال توجيهه لخدمة المجتمع والاقتصاد الوطني، وحل مشكلاته الاقتصادية والتعليمية والصحية باستغلال نتائج الأبحاث لتطوير الناتج المعرفي في المجالات الحيوية، كالصناعة، والزراعة، وتدعيم الأفكار الجديدة المبتكرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقدم ورقي المجتمعات، والرفعة من شأنها -إلى أعلى المراتب عالميًا؛ لذا فإن الأمر يتطلب العناية الخاصة بالجامعات اليمنية كحاضنة أساسية للبحث العلمي، وهذه العناية تجعل من الممكن للبحث العلمي تحقيق التنمية، ورفع مستوى رفاهية الفرد والمجتمع إلى مستوى أفضل إذا ما تم استغلاله في حل مشاكل المجتمع، وتوفير متطلباته، ومعالجة كل الاختلالات، التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والتي تحول دون توظيفه في العملية التنموية، وتولي له أولوية كبيرة في خططها التنموية.

مشكلة البحث:

تشير بعض التقارير الرسمية، والدراسات السابقة، التي أكدت -أن واقع -البحث -العلمي في الدول العربية يعاني من أزمة حقيقية، إذ يشير تقرير مؤشر المعرفة العربي أن الاختيار المنهجي لمنظومة البحث والتطوير عائد لعدد من العوامل منها: قصور البنية التحتية البحثية في العالم العربي، وعدم مواكبتها للتوجهات الحديثة، وعلى وجه الخصوص البنية التحتية الرامية -لربط البحث والتطوير بالمجتمع، وقضايا التنمية (مؤشر المعرفة العربي, 108:2017 م)

وهو الأمر، التي عززته بعض توصيات ونتائج الدراسات المحلية: منها دراسة (العريقي، 2019م)، التي خلصت إلى وجود معوقات مالية وإدارية واجتماعية كما يدركها أعضاء هيئة التدريس، ودراسة (حُميد -والهمداني، 2021م)، التي أشارت إلى وجود قصور في تمويل البحث العلمي، و ضعف في النشر العلمي على المستوى المحلي والدولي، في حين أوصت دراسة (الخطيب، وآخرون 2021م) -إلى ربط الإنتاج العلمي للجامعة بمتطلبات التنمية وسوق العمل، والمتغيرات المعاصرة.وخلصت نتائج دراسة (الحكيمي، 2022م) إلى وجود خلل وقصور في الوظائف الرئيسة للجامعات اليمنية في خدمة وتنمية المجتمع اليمني , فيما أوصت دراسة (موسى، 2023م) بتطوير البحوث العلمية؛ لاسيما في المجالات التطبيقية والتكنولوجيا، وربطها بخطط التنمية المستدامة.

ومن خلال معايشة الباحث لواقع البحث العلمي بجامعة عدن على وجه الخصوص، والجامعات اليمنية بشكل عام، يرى أن الإنتاج العلمي يغلب عليه الطابع الأكاديمي؛ لأن معظمها بحوث ذاتية للترقية أو لغرض الكسب المادي؛ أي الاستجابة لطلب مؤسسة حكومية أو خاصة، لا تقوم بغرض المعرفة العلمية -فحسب؛ بل تهتم بالبعد الفكري أكثر من اهتمامها بالبعد التطبيقي؛ فهي بحوث بعيدة عن رؤية المجتمع ومشكلاته التنموية؛ لذلك فإن النتائج، التي تتوصل إليها معظم البحوث وصفية أكثر منها تحليلية إجرائية، ناهيك عن إن التكرار والتشابه هو السمة البارزة في البحث العلمي الأكاديمي؛ ولكي يحظى البحث العلمي بثقة المجتمع، ويصبح الاعتماد عليه في حل مشكلات أفراده؛ فإن الأمر يتطلب إعادة رسم السياسات الخاصة بالبحث العلمي وتطويره في كافة المجالات، وخروجه من حيز العمل الأكاديمي -الهادف إلى الترقيات الأكاديمية والإدارية إلى حيز خدمة المجتمع، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لحل مشكلاته، وبالتالي فإن الجامعات اليمنية -يمكنها أن تلعب دورًا بارزًا -من خلال وظائفها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة -إذا ما توافرت لها المؤشرات الضرورية، وهي المؤشرات التي تناولها البحث الحالي في سياق معوقات توظيف البحث العلمي في -التنمية الاقتصادية -والاجتماعية.

وهنا تكمن مشكلة البحث، وذلك من خلال وضع آليات للتغلب على معوقات البحث العلمي، التي تحول دون توظيفه في العملية التنموية.

وتتبلور مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما الواقع -الراهن للبحث العلمي في الجامعات اليمنية ؟

2- ما دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؟

3- ما المعوقات، التي تحول دون توظيف البحث العلمي من تحقيق التنمية الاقتصادية -والاجتماعية في الجامعات اليمنية ؟

4- ما آليات والسبل المقترحة للتغلب على معوقات البحث العلمي، التي تحول دون توظيفه في العملية التنموية ؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي -إلى -التعرف على معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بالجامعات اليمنية.

كما يهدف البحث إلى:

- التعرف على الواقع الراهن للبحث العلمي في الجامعات اليمنية.
- التعرف على دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الكشف عن آليات وسبل التغلب على معوقات البحث العلمي، التي تحول دون توظيفه في العملية التنموية.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على موضوع مهم يرتبط بالبحث العلمي و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية في بيئة الجامعات اليمنية وهو موضوع هام لما له من صلة في النهوض بالواقع المجتمعي، وتحقيق التنمية المستدامة في كافة مناحي الحياة؛ لاسيما في ظل التطور المتسارع، الذي يعيشه العالم اليوم، وتسليط الضوء على رسالة الجامعة في المجتمع المحلي، ورفع عجلة التنمية، و تحديد المعوقات، التي تعيق استغلال البحث العلمي استغلالاً إيجابيًا.

كما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بمعوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ووضع آليات عملية لتفعيل دور البحث العلمي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية تفيد القيادات الأكاديمية وصناع القرار في تطوير السياسات البحثية في الجامعات اليمنية.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي المنهج -الوصفي الوثائقي المكتبي من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث، واستخلاص دلالات ذات مغزى تفيد في الوقوف على واقع -البحث العلمي في الجامعات اليمنية، ومدى إسهامه في تحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم -الوصول إلى نتائج -تحقيق أهداف البحث.

حدود البحث:

أقتصر حدود البحث في دراسة المصادر ذات الصلة -بالدراسات، التي تناولت موضوعات البحث العلمي وعلاقته بالتنمية.

مصطلحات البحث:

يعرف الباحث البحث العلمي: بأنه النشاط البحثي، الذي يقوم به -الباحث في مختلف نواحي الحياة، للكشف عن حقائق -جديدة -أو الكشف عن -المعرفة العلمية أو الكشف عن المشكلات، وذلك من خلال استعمال أساليب وطرق علمية سليمة؛ لتطوير وتقدم النهضة العلمية للمجتمع.

معوقات البحث العلمي:

يعرف الباحث معوقات البحث العلمي: بأنه جميع العقبات والصعوبات، التي تعيق الباحثين عن تحقيق أهدافهم وطموحاتهم البحثية، وهذه الصعوبات قد تكون اقتصادية أو اجتماعية أو تنظيمية أو إدارية....الخ، والتي تحول دون إنجاز أعضاء هيئة التدريس لأبحاث علمية أو انخراطهم في مجال البحث العلمي أو تشكل عقبة في نشاطهم العلمي.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعرف الباحث التنمية الاقتصادية والاجتماعية: بأنها مفهوم تنموي تسعى الدولة من خلاله إلى تحسين الرفاهية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، لرفع مستوى معيشة الفرد والمجتمع مع تنظيم عمليات التنمية بشكل يحقق الكفاية والعدل.

دراسات سابقة

دراسات محلية –عربية - أجنبية:

هدفت دراسة (الخطيب، وآخرون 2021م) إلى معرفة وتحليل حصاد نصف قرن من الإنتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء للفترة (1970-2020م)، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمقارن، **وأوصت الدراسة:** إلى توظيف مخرجات البحث العلمي والاستفادة منها في صناعة القرار، ورسم السياسات والتطوير المؤسسي، وتقييم الأداء، وحل المشكلات والاستفادة من الرؤى والتصورات المقترحة.

وهدفت دراسة (العماري، والوجيه، 2022م) إلى وضع رؤية مستقبلية لإدارة البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء تجار بالمستودعات الرقمية المؤسسية للوصول الحر، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المكتبي، **وخلصت نتائج الدراسة:** إلى عدد من المعوقات منها: -ضعف ما يرصد للبحث العلمي من ميزانية الجامعات اليمنية، التدخل السياسي والحزبي في إدارة الجامعات ومراكز البحوث.

وهدفت دراسة (الحكيمي، 2022م) التعرف على دور الجامعة في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعية"، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ أي اعتمدت على منهجية - (swot). **وخلصت نتائج الدراسة:** إلى تفعيل صندوق البحث العلمي لزيادة -نسبة تمويله من القطاعين الحكومي والخاص، ووضع إستراتيجية وطنية للبحث العلمي لدفع عجلة التنمية في المجتمع، والاعتماد على التفكير العلمي في حل المشكلات الخاصة بالتنمية.في حين **هدفت دراسة (العلايا وآخرون، 2023م)** إلى معرفة -واقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات من خلال التعرف على -معايير ومؤشرات تصنيفات الجامعات العالمية.استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وأسلوب تحليل المضمون، **وتوصلت نتائج الدراسة:** إلى غياب الجامعات اليمنية في التصنيفات العالمية، باستثناء تصنيفي ويبومتركس، وتفاوتت موقع الجامعات اليمنية من سنة لأخرى.

أما -دراسة (موسى، 2023م)؛ فقد هدفت إلى معرفة واقع البحث العلمي والتنمية المستدامة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت الاستبانة أداة رئيسية، **وخلصت نتائج الدراسة:** إن واقع البحث العلمي من وجهة نظر الباحث في المراكز كان متوسطًا، وجود علاقة ارتباط طردية بين مجالات البحث العلمي والتنمية المستدامة، **بينما هدفت الدراسات العربية كدراسة (الحويطي، 2017م)** إلى معرفة دور الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية لخدمة المجتمع السعودي، استخدم الباحث المنهج الوصفي, واعتمد الاستبانة أداة رئيسية، **وخلصت نتائج الدراسة:** إلى أن دور إنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع -جاء بين الدرجة المتوسطة والقليلة. **وهدفت دراسة (كرداشة والمعولي، 2019م)** إلى معرفة المعوقات التي تواجه الباحثين في النواحي الاقتصادية والمجتمعية، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمد الاستبانة أداة رئيسية، **وخلصت نتائج الدراسة -إلى:** قلة الميزانيات البحثية، وقلة وضعف -الحوافز للبحث العلمي، عدم إدراك المجتمع لأهمية البحث العلمي.

دراسات أجنبية:

هدفت دراسة (Karimian, Sabbaghian, Salehi, & Sedghpour, 2014) -إلى معرفة عوائق البحوث كما يراها أعضاء هيئة التدريس في كلية العلوم الطبية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمد الاستبانة أداة رئيسة، **وخلصت نتائج الدراسة:** أن كل -عوائق البحث -تؤثر في أنشطة البحث العلمي لديهم، وجاءت العوائق المالية في المرتبة الأولى.وفي السياق **هدفت دراسة(Hatamleh, -2016)** -إلى تقصي معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الأردن، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمد الاستبانة أداة رئيسة، **وخلصت نتائج الدراسة:** إلى أن مجال العوائق المالية والإدارية جاء -في المرتبة الأولى، تلاه مجال البحث التحريري، ثم مجال نشر البحث العلمي، ومجال العوائق، التي تتعلق بالبحث نفسه جاء في المرتبة الأخيرة.

التعليق على الدراسات السابقة

مما سبق، يستخلص الباحث أن الدراسات السابقة تتشابه -والبحث الحالي في معظم الإجراءات بحسب طبيعة أهدافها، وأغلبها استخدم المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة أهداف البحث، ماعدا دراسة (الحكيمي، 2022م)، الذي استخدمت منهجية (swot)، ودراسة (العدل، 2022م، والخطيب، 2021م)، اللتان استخدمتا المنهج الوصفي المقارن؛ إلا أنه يختلف عن الدراسات السابقة -من حيث الأهداف, ومن حيث البيئة المكانية، وتوقيتها الزمني، كما اتفق البحث مع دراسة (الخطيب، وآخرون 2021م) – (Karimian, Sedghpour 2014) - في هدف مشترك، وهو معوقات البحث العلمي، كما ربط البحث الحالي -توظيف معوقات البحث العلمي بمتغير هام يمكن من خلاله الوصول إلى النجاح -الإستراتيجي، وهو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي الأهم في التنمية الشاملة للمجتمعات، **وهو ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة.**

الخلفية النظرية:

ترتكز الخلفية النظرية للبحث على عدد من المحاور يمكن عرضها على النحو الآتي:

- الواقع الراهن للبحث العلمي في الجامعات اليمنية.
- دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- المعوقات، التي تحول دون توظيف البحث العلمي من تحقيق التنمية الاقتصادية -والاجتماعية في الجامعات اليمنية.

- آليات التغلب على معوقات البحث العلمي، التي تحول دون توظيفه في العملية التنموية.

المحور الأول: الواقع الراهن للبحث العلمي في الجامعات اليمنية:

يعدٌ البحث العلمي من أهم الوظائف الأساسية للجامعات؛ بل أنه يحتل المرتبة الثانية في الأهمية بعد التدريس، وتعتمد سمعة البحث العلمي في أي جامعة إلى حد كبير على عدد البحوث المنشورة في المجالات العلمية، ويمثل النشر العلمي إحدى أهم المقاييس المستخدمة في تقدير مستوى الإنتاج العلمي؛ إذ لا قيمة للعلم ما لم يتم نشره وإتاحته لخدمة البشرية.

وتأتي وظيفة البحث العلمي كإحدى وظائف الجامعات اليمنية، وفقا لقانون الجامعات اليمنية رقم (18) لعام 1995، التي حدد أهداف الجامعة في المادة الخامسة: (الجمهورية اليمنية، قرار جمهوري بالقانون رقم (18) 1995، 6-5):

1- تطوير المعرفة بإجراء البحوث العلمية في مختلف المجالات سواء على المستوي الفردي أو الجماعي، وتوجيهها لخدمة احتياجات المجتمع وخطط التنمية.

2- تقوية الروابط بين الجامعات والمؤسسات العامة والخاصة في البلاد؛ بما يكفل التفاعل المتبادل، والبناء للمعارف والخبرات والموارد، والمشاركة، التي تكفل الإسهام الفعال في إحداث التنمية الشاملة في البلاد.

3- تقديم الدراسات والاستشارات الفنية والمتخصصة لمختلف أجهزة الدولة، ومؤسساتها العامة والخاصة.

4- المساهمة في تطوير السياسات وأساليب العمل في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص، وتقديم النماذج والتجارب المبتكرة لحل المشاكل المختلفة.

5- رفع كفاءة العاملين في مؤسسات وأجهزة الدولة والقطاعين العام والخاص، وذلك من خلال المساهمة في برامج الإعداد والتأهيل أثناء الخدمة.

وعلى الرغم من نص قانون الجامعات اليمنية على أهداف خاصة بالبحث العلمي؛ إلا أن الجامعات اليمنية -تفتقد إلى سياسة واضحة ومرسومة في مجال البحث العلمي يتم اشتقاق الخطط منها، و يعتقد عدد من الباحثين أن أسباب ضعف البحث العلمي في اليمن يرجع إلى أن البحث العلمي لا يمثل أيًا من أولويات الحكومات المتعاقبة رغم وجود وزارة مختصة بذلك ,وعدم وجود أي من المعاهد المتخصصة أو الأكاديميات الوطنية، التي تهتم بالبحث العلمي مقارنة بدول العالم الأخرى , واقتصار عمل وزارة التعليم العالي على الابتعاث الخارجي , وعدم وجود أي تنسيق بين الجامعات اليمنية المبعث منها والجامعات الخارجية، التي تستقبل المبتعثين , مما يؤدي إلى انقطاع البحث العلمي للموفد حين حصوله على الدرجة العلمية المطلوبة، وعدم وضع إستراتيجيات للنهوض بصناعة البحث العلمي , وعدم اعتماد أي مخصصات من ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لدعم البحث العلمي؛ فضلا عن غياب التنسيق بين قطاع الصناعة باليمن، والجامعات اليمنية، والتربية والتعليم، وضعف التوعية التربوية والفكرية بأهمية الباحثين ودورهم في خدمة المجتمع , وغياب ثقافة الابتكار بالمراحل الدراسية المختلفة، وضعف الإمكانيات المادية والبشرية لنظام التعليم العالي , وعدم وجود أي من المجلات المحكمة الدولية, وغياب المكتبات الرقمية بالجامعات المتصلة بأحدث قواعد البيانات العالمية , وعدم الاهتمام بعضو هيئة التدريس بالجامعة، واستغلال وقته في البحث العلمي، ونجد أن عدد الأبحاث العلمية المنجزة سنويًا في جميع الجامعات اليمنية لا تتعدى تلك الأبحاث، التي تنتجها كلية جامعة ستانفورد الأمريكية) -الحدابي، 2014، 14-15).

المحور الثاني: دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يعدٌ البحث العلمي المدخل الطبيعي لأية نهضة حضارية، وهو من السمات اللازمة لكل مجتمع يطمح إلى اللحاق بركب الحضارة المعاصرة، وبالتالي فهو الوسيلة المثلى لتنمية المجتمع، وهو السبيل إلى اختيار الطريق السليم للانتقال إلى المستوى الحضاري المتقدم، كما يعدٌ طريقة منظمة أو فحص استفساري منظم لاكتشاف حقائق جديدة لغرض التثبت، والتحقق من حقائق معروفة سابقا، والعلاقات، التي ترتبط بينهما أو القوانين التي تحكمها؛ وبما يسهم في نمو المعرفة الإنسانية، وهو الطريقة المنظمة لإيجاد تفسيرات لظواهر اجتماعية أو توضح حقائق لم تفهم بصورة واقعية (النجار، 2009م:23).

كما يعد البحث العلمي من بين أهم الآليات لتحقيق التنمية والتطور في جميع الميادين -لدوره -الهام في نهضة الشعوب وحل مشاكله -؛ فهو يساعد على إمكانية الاستغلال الأمثل للموارد , ويزيد من القوة الاقتصادية للدول من خلال مساهمته المباشرة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، ويمثل التمويل العنصر الأساسي والفاعل لاستمرار وتقدم ورقي -وتميز الجامعات في أي بلد من البلدان، الأمر الذي يتطلب أن تبذل الجامعات قصارى لتنويع مصادرها المالية بشتى الوسائل -جهدها، وتشير التجارب بأنه لا يمكن لأي دولة تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون وجود باحثين ومهندسين ومختصين يأخذون على عاتقهم مسؤولية القيام بالبحث الأساسي والتطبيقي الذي تحتاجه الدولة - (البرغوتي، 2007، 147).
أما بالنسبة لجامعاتنا -اليمنية؛ فدورها مازال محدودًا جدًا في مجال البحث العلمي والتطوير؛ فهي تفتقر إلى الموارد المالية، والبنى التحتية - التقنية، وللسياسات الواضحة للبحث العلمي، ويعود السبب في ذلك إلى عدم إعطاء الدولة الاهتمام الكافي للبحث العلمي والإنفاق عليه كسائر دول العالم المتقدم، ومعالجة المعوقات التي تواجهه , وكذا غياب الخطط -أو سياسات -بحثية لربط جهود الجامعة ومراكزها البحثية بالمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية -بالرغم من قناعة الجامعات اليمنية بأهمية البحث العلمي ونتائجه المنجزة في مراكز البحوث والكليات معًا - -في حين

أن اليابان مثلا: -تتميز بشح مواردها؛ إلا أنها -حققت تطورًا صناعيًا وتكنولوجيًا كبيرًا، وغزت بمنتجاتها المختلفة أسواق العالم -؛ فالثروة الحقيقية تأتي من الاستثمار في البحث العلمي , وهكذا أصبح تقدم الدول يقاس بحجم إنتاجها العلمي والتكنولوجي، وبعدد علمائها وباحثيها، وبدرجة الاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار فيه وفي الموارد البشرية.

وللخروج من دائرة التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلص الباحثان إلى الآتي:

- تحسين جودة -التعليم؛ أي توفير تعليم جيد ومبتكر يلبي احتياجات سوق العمل.
- تطوير مهارات الأفراد -في مجالات متعددة، مثل التكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز البحث العلمي والابتكار؛ أي توفي الدعم المالي والمعنوي للبحث العلمي.
- تطوير التكنولوجيا -والابتكارات التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية؛ أي توفي الفرص للجميع -للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال توفير الحلول المستدامة للمشاكل الاقتصادية.
- التنسيق والتواصل مع المؤسسات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
- ربط البحث العلمي بالتنمية الصناعية والزراعية والاقتصادية عمومًا.
- دعم الجامعات وتشجيعها على البحث العلمي المرتبط بالواقع الاقتصادي.
- عقد ندوات، ولقاءات، وورش علمية متخصصة في احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويرى الباحث - أن دور الجامعات اليمنية؛ مازال محدودًا جدًا في مجال البحث العلمي والتطوير؛ فهي تفتقر إلى الموارد المالية، والبنية التحتية -التقنية، وللسياسات الواضحة للبحث العلمي، ويعود السبب في ذلك إلى عدم إعطاء الدولة الاهتمام الكافي للبحث العلمي والإنفاق عليه كسائر دول العالم المتقدم، ومعالجة المعوقات التي تواجهه ,في حين أن اليابان مثلا: -تتميز بشح مواردها؛ إلا أنها -حققت تطورًا صناعيًا وتكنولوجيًا كبيرًا، وغزت بمنتجاتها المختلفة أسواق العالم -؛ فالثروة الحقيقية تأتي من الاستثمار في البحث العلمي , وهكذا أصبح تقدم الدول يقاس بحجم إنتاجها العلمي والتكنولوجي، وبعدد علمائها وباحثيها، وبدرجة الاهتمام بالبحث العلمي والاستثمار فيه وفي الموارد البشرية.

ويستخلص الباحث لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو الآتي:

- تحسين جودة -التعليم؛ أي توفير تعليم جيد ومبتكر يلبي احتياجات سوق العمل.
- تطوير مهارات الأفراد -في مجالات متعددة، مثل التكنولوجيا والابتكار.
- تعزيز البحث العلمي والابتكار، أي توفير الدعم المالي والمعنوي للبحث العلمي.
- تطوير التكنولوجيا -والابتكارات التي يمكن أن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز المشاركة المجتمعية؛ أي توفير الفرص للجميع -للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال توفير الحلول المستدامة للمشاكل الاقتصادية.
- التنسيق والتواصل مع المؤسسات المعنية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
- ربط البحث العلمي بالتنمية الصناعية والزراعية والاقتصادية عمومًا.
- دعم الجامعات وتشجيعها على البحث العلمي المرتبط بالواقع الاقتصادي.
- عقد ندوات، ولقاءات، وورش علمية متخصصة في احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون توظيف البحث العلمي من تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجامعات اليمنية:

إن معظم الجامعات اليمنية بحاجة ماسة إلى عملية تقييم للتعرف على جودتها لما لذلك من أهمية في تعزيز دورها التنموي في المجتمع؛ إذ - تقاس منهجية تقييم الجامعات وجودتها بأربعة معايير أساسية تتمثل -في: جودة التعليم، وجودة أعضاء هيئة التدريس، وجودة مخرجات البحث العلمي، وحجم الجامعة - (الصديقي، 2008م:194 -).ويرجع عديد من الباحثين أن سبب ضعف التنمية، التي وصلت إليها كثير من الدول جاء نتيجة لنتائج البحث العلمي في جامعاتها ومراكزها البحثية؛ إذ أصبح اليوم تقييم الجامعات وتصنيفها أكاديميًا على المستوى العالمي من حيث جودة البحث العلمي فيها، وهي عملية في غاية الأهمية لتحقيق عملية التنمية الشاملة والمستدامة (العبيدي، 2009م:8) -

وقد بذلت كثير من الجهود في التحليل والتعليم سواء على المستوى الرسمي -أو المستوى الأكاديمي، وتكاد تجمع هذه الجهود أن البحث العلمي في الجامعات -والمراكز البحثية -يواجه -عديد من المعوقات أهمها: (الحاج، 2017م، 150).

- الافتقار إلى صناديق متخصصة بتمويل البحث -والتطوير، وإن وجد فتوجد عدد من العراقيل تحد من سهولة عملية التمويل، وإجراءات الصرف والمتابعة، وإخلاء العهد.
- غياب الحرية الأكاديمية، وضعف التفكير النقدي للباحثين -في مختلف المجالات البحثية.
- جمود الهياكل التنظيمية لمؤسسات البحث العلمي.
- هيمنة الأنظمة الإدارية التقليدية والإفراط في المركزية.
- -ضعف ثقافة البحث العلمي في الأوساط الأكاديمية.
- غياب أخلاقيات البحث العلمي الرابط بين المعرفة والقيم.
- هجرة -الكفاءات البحثية إلى خارج الوطن.
- قلة دور النشر العلمية المهتمة بنشر الكتب الأكاديمية.
- عدم توافر التجهيزات والوسائل العلمية الجيدة والمتطورة في مراكز البحوث والجامعات.
- انخفاض المخصصات المالية الداعمة للبحث العلمي في ميزانيات الجامعات.
- عدم تطبيق نتائج البحث العلمي في خدمة المجتمع وتنميته وتطويره مباشرة.

معوقات البحث العلمي على مستوى الجامعات اليمنية في الجمهورية اليمنية وتتمثل بالآتي: (العريقي، 2019 م- الحكيمي، 2022م):

- غياب رؤية إستراتيجية ورسالة موحدة لمراكز البحث العلمي في الجامعات اليمنية.
- افتقار -المراكز البحثية إلى وجود سياسات عامة وإستراتيجية وطنية لمنظومة البحث العلمي -علمية.
- غيار رؤية واضحة للتنمية في مختلف قطاعات الدولة.
- قلة -المخصصات المالية -للبحث العلمي في الموازنة العامة للدولة.
- إلزام الباحث (عضو هيئة التدريس) بدفع تكاليف البحث والنشر.
- ضعف إسهام القطاع الخاص في تمويل المشروعات البحثية.
- افتقار الجامعة إلى المكافآت المالية التشجيعية الخاصة بالبحوث المتميزة.
- افتقار الجامعة لخطط بحثية تتبنى المشكلات المرتبطة بالقضايا التنموية.
- معظم البحوث في الجامعات اليمنية بحوث أساسية غير محددة.
- عدم ربط الأبحاث العلمية بمتطلبات القطاع الحكومي والخاص والمختلط.
- غياب الخارطة البحثية التي تحدد الأولويات للبحوث الأكاديمية.
- التعقيدات الإدارية في تحكيم ونشر البحوث العلمية.
- صعوبة إجراءات النشر في المجلات المحكمة.
- ضعف مهارات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس

المحور الرابع: آليات -وسبل التغلب على معوقات البحث العلمي، التي تحول دون توظيفه في العملية التنموية:

من خلال ما تم طرحه من معوقات للبحث، التي تواجه الجامعات العربية والجامعات اليمنية دون توظيفه في العملية التنموية، يقدم الباحث عدد من الآليات للتغلب على تلك المعوقات وتعزيز دور البحث العلمي في جامعة عدن والجامعات اليمنية - في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

- التوظيف الجاد لرسالة الجامعة البحثية توظيفًا فاعلاً إيجابيًا من منطلق أن المعلومات العلمية، التي تقوم عليها مختبرات البحوث من الممكن أن تقدم خدمات اقتصادية شاملة للمجتمع، بالإضافة إلى وصول المجتمع إلى مراتب عالية في الابتكار التقني والتقدم التكنولوجي.

- تحويل البحوث العلمية من أبحاث استهلاكية إلى أبحاث من أجل الاستثمار.
- العمل على إنشاء صندوق وطني لدعم وتوسيع قاعدة البحث العلمي في الجامعات.
- تطوير مهارات الباحثين من خلال توفير التدريب والتعليم المستمر للباحثين.
- رفع معدل الدعم المالي الحكومي للجامعات؛ لاسيما في مجال البحث العلمي.
- وضع خطط إستراتيجية بحثية تأخذ في حسابها مجالات ومعطيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- ربط مراكز قواعد المعلومات الخاصة بالبحوث العلمية بشبكة المعلومات الخاصة بخطط التنمية.
- العمل على إجراء البحوث العلمية المشتركة بدلاً من البحوث الفردية، التي تكون غايتها الترقية؛ فهي أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع التنموية.
- التنسيق بين مراكز البحوث في الجامعات لضمان عدم تكرار البحوث العلمية.
- دعوة رجال الأعمال -للإسهام -في بناء معامل، وورش البحث العلمي الجامعي، والتجهيزات، وإطلاق أسمائهم عليها.
- توفير الحوافز اللازمة للباحثين لتشجيعهم على إجراء البحوث العلمية.
- دعم أعضاء هيئة التدريس بنظم إدارية تسمح لهم بالتفرغ لإجراء أبحاث في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- توفير مكتبات حديثة تحوي على أحدث الإصدارات، والبحوث العلمية، والمراجع والدوريات المربوطة بشبكات المعلومات الحديثة.
- إشراك مؤسسات القطاع الخاص والحكومي في تحديد نوعية الأبحاث العلمية، التي تخدم المجتمع؛ لاسيما البحوث التطبيقية والتجريبية.
- بناء بنية تحتية غنيّة بالمصادر المعرفيّة، وداعمة للإبداع، والابتكار، والتجديد.
- الحد من هجرة الكفاءات العلميّة، والاهتمام بالباحثين عبر تقديم الحوافز المادّيّة، والمعنويّة.
- الاهتمام بقطاع التعليم العالي بتخصيص الإعتمادات الماليّة الضروريّة للبحث العلمي.

ومن خلال تطبيق تلك الآليات والسبل يمكن معالجة معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز دور البحث العلمي في تحقيق التنمية.

الخاتمة:

إن توافق مخرجات الجامعات اليمنية من البحوث العلمية مع الخطة التنموية للدولة، يتطلب الوقوف والتصدي لكل معوقات البحث العلمي، التي تعيق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال تطوير مواردها البشرية؛ لزيادة مخزونها من المعارف والمهارات، والخبرات، والقدرات التقنية، وتوفير المقومات اللازمة للجامعة؛ كي تتمكن من القيام بدورها في عملية التنمية المستدامة والشاملة؛ مما سيكون للجامعة دور محوري في هذا الشأن، وهو الأمر الذي يتطلب من -الحكومة دعم الجامعات اليمنية، ووضع خطّة تعاون في ما بينها تقوم على ركائز أهمها: البحث العلميّ، والجامعات، وسوق العمل، ومواجهة التحدّيات، والعوائق عبر زيادة الإنفاق، وخلق بيئة بحثيّة داعمة للتجديد والابتكار، ووضع خطط تنموية للدولة، ووضع إستراتيجية وطنية -للتعليم العالي، والبحث العلمي للسنوات القادمة؛ لتعزيز دور الجامعات اليمنية -في البحث العلمي وخدمة المجتمع، وتأمين وسائل معرفيّة كافية؛ -فضلًا عن تقديم مكافآت وحوافز مادّيّة ومعنويّة للمبدعين والمتميزين الذين كان لبحوثهم العلمية دور في خدمة المجتمع وحل مشكلاته، والتي من شأنها أن تسهم في الدفع بعملية التنمية في المجتمع المحلي.

التوصيات:

يوصي الباحث بالآتي:

- زيادة الدعم والإنفاق للبحث العلمي من الدولة، وذلك بموارد مالية مرتفعة.
- تأسيس هيئة وطنية للبحث العلمي على أن تهيأ لها الإمكانات المادية اللازمة لتشجيع البحث وترسيخ قواعده.
- وضع إستراتيجية عامة للبحث العلمي في إطار الجامعات؛ لتمكينها من الإسهام الفعال -في التنمية.
- تشخيص مشكلات التنمية؛ لتوجيه البحوث العلمية لدراستها، وتقديم مقترحات خاصة بتنميتها وتطويرها.
- تطوير برامج بحثيه لحل المشاكل وتطوير الإنتاج، والاعتماد على التفكير العلمي في حل المشاكل الخاصة بالتنمية.
- توجيه البحوث العلمية بالمجالات التطبيقية والتكنولوجية، وربطها بخطط التنمية الشاملة والمستدامة.

- توسيع دور القطاع الخاص في تنشيط البحث العلمي وتمويله.
- تعزيز الوعي بأهمية البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- زيادة التمويل المخصص للبحث العلمي وتطوير البنية التحتية البحثية.
- تدريب الباحثين على مهارات -البحث العلمي والتطبيق العملي.

المقترحات:

- إجراء دراسة لتقييم البحث العلمي في الجامعات اليمنية.
- إجراء دراسات مقارنة بين الجامعات اليمنية، والجامعات الخاصة حول معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الشاملة.

المراجع

المراجع العربية:

[1] أبو عيادة، هبة توفيق (2021م)، دور الجامعات في التنمية المستدامة، المؤتمر الدولي العلمي الرابع المدمج، (رؤية علمية في حاضر العراق ومستقبله -للتنمية المستدامة، للمدة من 27-28-6-2021م، مجلة كلية المصطفى الجامعة، العراق، بغداد.

[2] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، لغربي آسيا الأسكوا، (2011م)، استعراض الإنتاجية والتنمية المستدامة -في منطقة الاسكوا.

[3] البرغوتي، عماد ومحمود أبو سمرة (2007م)، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 15، العدد 2، جامعة القدس، فلسطين.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2015م) التنمية في كل عمل، تقرير -التنمية البشرية، الطبعة العربية بنيويورك.

[5] برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (2017 م) ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم (2015 م) تقرير مؤشر المعرفة العربي, دار الغرير للطباعة والنشر , دبي.

[6] بورقبة، قويدر، رحمة مجدة حصبايه (2019م)، البحث العلمي" مفهوم، خصائص مميزات الباحث، البحوث العلمية"، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية، جامعة الجلفة، عدد خاص بأعمال الملتقى الوطني العلمي الأول حول أساسيات النشر في المجلات العلمية المحكمة) التطورات والاتجاهات الحديثة (، 13-14- نوفمبر 2019م.

[7] بيتر، أرند بادي - (2009م)، التنمية السياسية، ترجمة :محمد نوري المهداوي، تاله للطباعة والنشر، ليبيا.

[8] الجمهورية اليمنية (1995م) قرار جمهوري بالقانون -رقم (18) لسنة بشأن الجامعات اليمنية، وزارة الشؤون القانونية، وشؤون مجلس النواب.

[9] الحاج، نجوى أحمد (2017م)، تصور مقترح لتطوير المراكز البحثية والعلمية بجامعة صنعاء، في ضوء متطلبات تنمية المجتمع اليمني، مجلة البحث العلمي اليمنية، المجلد الأول، العدد الأول، صنعاء.

[10] الحدابي، داود عبد الملك (2014م)، تشخيص الوضع الراهن للتعليم العالي والبحث العلمي، دراسة مقدمة لمشروع الرؤية المتكاملة -للتعليم في اليمن، الجمهورية اليمنية.

[11] الحكيمي، عبدالسلام -أحمد (2022م)، دور الجامعات في تعزيز آليات البحث العلمي لخدمة التنمية المجتمعي، مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلد (5)، العدد (2).

[12] حُميد، محمد عبدالله حسن و الهمداني، رجاء محمد أحمد (2021م)، بدائل تمويل البحث العلمي من وجهة نظر الخبراء الأكاديميين في الجامعات اليمنية، مجلة العلوم التربوية والنفسية، المجلد (5)، العدد (42)، صنعاء.

[13] حنفي، حسين، مختار، حسن ومحمد، طه (2000م)، تطوير المهام الوظيفية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة كلية التربية، المجلد (2)، العدد (24)، جامعة عين شمس، مصر.

[14] الحويطي، عواد (2017م)، دور الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية خدمة المجتمع السعودي، المجلة الدولية التربوية، المجلد (6)، العدد (12)، المملكة العربية السعودية.

[15] الخطيب، خليل محمد وآخرون (2021م)، حصاد نصف قرن من الإنتاج والنشر العلمي لجامعة صنعاء دراسة وصفية تحليلية (1970-2020م)، المجلة اليمنية للبحث العلمي، مجلد (5)، العدد (1)، صنعاء.

[16] شبيب، عادل عبد الزهرة - (2021م)، دور البحث العلمي في -نهضة العراق وحل مشاكله الاقتصادية،

[17] الشرع، إبراهيم والزعبي، طلال (2011م)، مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر التربية في عالم متغير، الجامعة الهاشمية، الأردن.

[18] الصديقي، سعيد (2008م)، الجامعات العربية وجودة البحث العلمي، قراءة في المعايير العلمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (350).

[19] الصقر، عبدالله محمد (2012م)، واقع البحث العلمي في الجامعات السعودية، ومقترحات للتطور: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية، جامعة أسوان، القاهرة.

[20] صوفان، ممدوح، وجمال عبد الله، ونيفين البقرى (2012 م)، دليل أخلاقيات البحث العلمي، كلية العلوم، -دمياط، مصر.

[21] عبدالحي، رمزي أحمد (2006م)، التعليم العالي والتنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

[22] عبود، عبدالغني (1992)، في التربية المستمرة ومحو الأمية وتعليم الكبار، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.

[23] -عبيدات، محمد، محمد أبو نصار، عقلة مبيضين (1999م)، منهجية البحث العلمي" القواعد والمراحل والتطبيقات"، ط2، كلية الاقتصاد، مكتبة، الجامعة الأردنية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

[24] العبيدي، سيلان جبران (2009م)، ضمان جودة مخرجات التعليم العالي في إطار حاجات المجتمع، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي (المؤائمة بين مخرجات -التعليم العالي وحاجات المجتمع في الوطن العربي) بيروت، ديسمبر، 2009م.

[25] العدل، عادل محمد (2022م)، التحديات والمعوقات، التي تواجه البحث العلمي في العالم العربي من وجهة نظر طلاب الدراسات العليا، مجلة دراسات تربوية ونفسية، مجلد (37)، العدد (114).

[26] العريقي، آمال عبدالوهاب أحمد (2019م (، معوقات البحث العلمي كما يدركها هيئة التدريس في جامعة تعز وسبل التغلب عليه"، دار النظم، المجلد4، العدد (1).

[27] عكار، عبدالله حسين، والعامري، عبد العزيز (2022م)، متطلبات تطوير البحث العلمي في الجامعات اليمنية من وجهة نظر الخبراء، مجلة العلوم التربوية والنفسية، مجلد (6)، عدد (21)، صنعاء.

[28] العلايا، فتحية أحمد حسين، وآخرون (2023م)، واقع الجامعات اليمنية ضمن التصنيفات العالمية للجامعات وسُبل تطويرها، مأخوذ من الموقع الالكتروني/https://doi.org

[29] عماد علي (2019م)، العلاقة بين عوامل نجاح البحث العلمي، وإنتاجية البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية: دارسة حالة أعضاء الهيئة الأكاديمية في الجامعة العربية الأمريكية (الطبعة الأولى)، الجزء الخامس، فلسطين: الجامعة العربية الأمريكية.

[30] عمار، حامد (2004م)، الحادي عشر من سبتمبر وتداعياته التربوية والثقافية على الوطن العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 4.

[31] العماري، أفراح علي صالح، الوجيه، خليل محمد (2022م)، رؤية مستقبلية لإدارة البحث العلمي بالجامعات اليمنية في ضوء تجارب المستودعات الرقمية المؤسسية للوصول الحر، المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد (2)، العدد (554).

[32] العمر، عبد العزيز بن سعود (2007 م)، لغة التربويين، مكتب التربية العربي لدول الخليج للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية.

[33] غانم، تفيده سيد أحمد (2016) -تضمين أهداف التنمية المستدامة الوطنية والدولية -في مجال التعليم -العام – رؤية مقترحة – المؤتمر العاشر لكلية الآداب جامعة بني سويف بعنوان نحنو (بناء إستراتيجية للتنمية المستدامة في صعيد مصر في ظل العلوم الإنسانية) مصر في الفترة من 13-14- مارس.

[34] فروانة، حازم أحمد -؛ والديب، سليمان سلامة (2022م)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الجزائرية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد (6)، عدد (2).

[35] فضة، إياد بن حكم (2016م)، معوقات البحث العلمي من واقع التجربة الأردنية، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.

[36] كرداشة، منير و المعولي، ناصر (2019م)، المعوقات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجه البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بسلطنة عمان، دراسة تحليلية كمية، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (12)، العدد (1)، الأردن.

[37] الكتبي، ابتسام وآخرون (1999م)، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط1، عدد (30)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

[38] مصطفى، الصادق عبد السلام؛ سليم، علي مصطفى (2022م)، مستوى توافر متطلبات البحث العلمي وأثره على خدمة المجتمع: -المؤتمر الدولي مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل الليبي: رهانات الحاضر وآفاق والمستقبل --29-1-2022م، جامعة مصراته.

[39] مطر، سيف الإسلام (2009م)، دراسة تحليلية لبعض أوجه القصور في قيام الجامعات العربية بوظائفها، مجلة بحوث تربوية، العدد (27)، القاهرة، مصر.

[40] موسى، تهاني محمد حسن (2023م)، دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر الباحث في المراكز العلمية والبحثية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، مجلد (5)، عدد (2).

[41] النجار، فايزة -جمعة - (2009م)، أساليب البحث العلمي، دار الحامد، ط 2، الأردن، عمان.

[42] وهبان، أحمد (2009م)، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الدار الجامعية، مصر.

مراجع أجنبية:

[43] Gresi, D., & lsil, S. (2017). Corporate social responsibility in higher education institutions: Istanbul Bilgi University case. American International Journal of Contemporary Research, 2 (3), 14-19.

[44] Hatamleh, H. M. (2016). Obstacles of scientific research with faculty of institutions: University of Jadara from their point of view. Journal of Education and Practice, 7 (33), 32–47.

[45] Karimian, Z., Sabbaghian, Z., Salehi, A., & Sedghpour, B. S. (2014). Obstacles to undertaking research and their effect on research output: A survey of faculty members' views at Shiraz University of Medical Sciences. Eastern Mediterranean Health Journal, 20 (11), 1143–1150.

RESEARCH ARTICLE

IDENTIFY THE OBSTACLES TO UTILIZING SCIENTIFIC RESEARCH FOR SOCIAL AND ECONOMIC DEVELOPMENT IN YEMENI UNIVERSITIES AND TO PROPOSE WAYS TO OVERCOME THESE CHALLENGES

Fahmi Ahmed Ali Mohammed Qashash[1,*]

[1] *Dept. of Foundations and Administration, Faculty of Education–Aden, University of Aden, Yemen*

*** Corresponding author: Fahmi Ahmed Ali Mohammed Qashash; E-mail: fhmi777267111@gmail.com; Tel: (+967)777267111**

Received: 10 November 2025 / Accepted 01 December 2025 / Published online: 31 December 2025

Abstract

The research aims to identify the obstacles to utilizing scientific research for social and economic development in Yemeni universities and to propose ways to overcome these challenges. The study employs descriptive, documentary, and archival methods to analyze the phenomenon, drawing on official indicators and published research. The research focuses on several key areas, including: 1. The current state of scientific research in Yemeni universities. 2. The role of scientific research in promoting economic and social development. 3. The obstacles that hinder the application of scientific research in achieving economic and social development. 4. Strategies to overcome the barriers that prevent the effective use of scientific research in the development process. The research findings indicate several obstacles to using scientific research for sustainable and comprehensive development. These obstacles include: a lack of awareness regarding the importance of scientific research in driving economic and social progress, limited capacity to apply research results in practical settings, an emphasis on theoretical research at the expense of applied and experimental studies, and the absence of research plans at universities that focus on development-related issues. The researcher put forward a series of recommendations and proposals related to the research topic and its objectives. The aim is to tackle the various obstacles to scientific research that impede social and economic development.

Keywords: Obstacles to scientific research; Social and economic development; Yemeni universities; Strategies for overcoming these challenges.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

قشاش، ف. ا. ع. م.، (2025). "معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجامعات اليمنية وسبل التغلب عليها". مجلّة جامعة عدن الإلكترونيّة للعلوم الانسانيّة والاجتماعية، 6(4)، ص422-433. https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2025.4.488

حقوق النشر © 2025 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص Creative Commons Attribution (CC BY-NC 4.0).